



# سياسة الأعمال التجارية وحقوق الانسان

مايو/أيار 2020

# المحتويات

2	1. المقدمة
2	2. الالتزام
3	3. التنفيذ
4	4. الحوكمة

# 1. المقدمة

”

هدفنا في بريتيش بتروليوم (بي بي) هو إعادة تصور الطاقة للناس وكوكبنا. ويعني هذا أننا لا نستهدف إنتاج الطاقة التي يحتاجها العالم فحسب، بل وإنتاجها بطرق تسهم في تحسين حياة الناس، سواءً المجتمعات التي نعيش ونعمل فيها أم الأشخاص الذين يعملون لصالحنا ومعنا.

نحن نتخذ طوال رحلتنا قرارات تؤثر على الناس. قرارات بشأن مكان عملياتنا وما الذي نفعله وكيف نفعله. ولذلك، نضع معايير صارمة لأنفسنا. ورغم أن الأخطاء واردة، لكن سياستنا في مجال حقوق الإنسان، وكذلك مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا تقتضي منا أن نضع معايير عالية وأن ننفق بها. ومن خلال التحلي بالشفافية بشأن ما نتوقعه وما نطلبه من موظفي بريتيش بتروليوم (بي بي)، نأمل في كسب ثقة المجتمع. نحن نؤمن أنه يجب علينا مزاولة أعمالنا، أينما كنا في العالم، على نحو مسؤول يراعي حقوق القوى العاملة وجيراننا. هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به وهو الركيزة الأساسية في تحقيق غايتنا. ولن نرضى بأقل من ذلك.“

برنارد لوني  
الرئيس التنفيذي

نعززم الدفاع بشكل فعال عن السياسات التي تعمل على تحقيق صافي الاستهلاك الصفري للطاقة. وهذا يشمل تشجيع استخدام التمويل والإيرادات من آليات تسعير الكربون لدعم التحول العادل.

لتحقيق هدفنا، يجب علينا مواصلة العمل من خلال مجموعة من المعايير المتسقة وعالية المستوى أينما نزاول أنشطتنا في العالم. وعندما لا تتحقق النتائج المرجوة، فإننا نحتاج إلى دعم الآخرين وتعقيباتهم لمساعدتنا في إحداث فرق إيجابي ومستدام في حياة الناس.

يمكن أن تنشأ عن أنشطتنا مسائل متعلقة بحقوق الإنسان مثل الأثار على سبل عيش الناس، والوصول إلى المياه والأراضي والموارد، وحقوق القوى العاملة - بما في ذلك العبودية الحديثة، وأعمال قوات الأمن التي تحمي مواقعنا. يمكن أن تؤدي أعمالنا وعملياتنا أيضاً إلى فوائد وتحسينات كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع عموماً.

نريد المساهمة في التنمية المستدامة وبذل جهد أكبر لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ندرك أيضاً أهمية التحول العادل على النحو الذي ترمي إليه اتفاقية باريس - وهو ما يوفر العمل اللائق، والوظائف ذات الجودة العالية، ويدعم سبل المعيشة للمجتمعات المحلية.

## 2. الالتزام

2.6. نعامل كل شخص يعمل لدى شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) بإنصاف ومن دون تمييز. يحق لموظفينا وموظفي الوكالة والموردين العمل في بيئة وفي ظل ظروف تحترم حقوقهم وكرامتهم.

2.7. نلتزم بالقوانين المحلية المعمول بها في ما يتعلق بعدم التدخل في حق العمال في تكوين نقابة عمال أو الانضمام إليها، أو التفاوض الجماعي وكذلك حقهم في عدم القيام بذلك. وإذا اختار العمال أن تمثلهم نقابات عمالية أو مجالس عمال، فسننتعاون بنية حسنة مع الهيئات التي يختارونها بشكل جماعي لتمثيلهم. في المواقف التي تكون فيها حرية تكوين الجمعيات مقيدة أو محظورة بموجب القانون، سنكون منفتحين وداعمين لطرق بديلة لتمثيل العمال وإشراكهم.

2.8. نحترم حقوق الإنسان للأشخاص في المجتمعات التي قد تتأثر بأنشطتنا.

2.9. نؤيد المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان (المبادئ الطوعية) و نلتزم بتنفيذها كمييار عالمي لتوفير الأمن المسؤول في صناعتنا.

2.10. نسعى إلى إبرام اتفاقيات تعاقدية مع مورديننا تلزمهم باحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في عملهم لصالح شركة بريتيش بتروليوم (بي بي)، بما يتفق مع الالتزامات الواردة في هذه السياسة، وبما يتناسب مع طبيعة عملهم لدينا. نضع بنوداً قياسية في العقود لدعم هذا الأمر.

2.1. نمارس أعمالنا بطريقة تحترم حقوق جميع الأشخاص وكرامتهم مع الالتزام بجميع المتطلبات القانونية.

2.2. نحترم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً كما هي منصوص عليها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية (ILO) والمنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

2.3. في إطار الوفاء بمسؤوليتنا تجاه احترام حقوق الإنسان، نراعي معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك صكوك الأمم المتحدة التي تحدد حقوق مجموعات معينة. نحترم حقوق الأفراد المنتمين إلى مجموعات أو فئات سكانية قد تكون عرضة بشكل خاص لمواجهة آثار سلبية، بما في ذلك: السكان الأصليين؛ والنساء؛ والأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية؛ والأطفال؛ ومجتمع الميم، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات؛ والعمال المهاجرون وأسرىهم.

2.4. ندرك مسؤوليتنا تجاه احترام حقوق الإنسان ونفادى الضلوع في انتهاكات لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) والمعاد التأكيد عليها في فصل حقوق الإنسان من المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات متعددة الجنسيات.

2.5. تماشياً مع التزامنا باحترام معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، فإننا نحترم حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي. ندعم القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي، وإلغاء عمالة الأطفال نهائياً، وعدم التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن.

## 3. التنفيذ

3.1. سنفي بمسؤوليتنا عن احترام حقوق الإنسان من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) ودمج هذه المبادئ في الإجراءات أو السياسات أو التوجيهات الداخلية التي تدعم أنشطتنا التجارية. وهذا يشمل: التدريب؛ وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، حسبما توضحها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، من خلال عمليات إدارة المخاطر والآثار وإدارة التطلّعات. ومن خلال القيام بذلك، نهدف إلى تمكين أعمالنا من تحديد الآثار المحتملة على حقوق الأفراد في المجتمعات المحلية والعمال المتأثرين بأنشطتنا.

3.2. مدونة قواعد السلوك وتوقعاتنا من الموردين يعززان التزامنا باحترام حقوق الإنسان وبعامته.

3.2.1. تُشكّل توقعاتنا من الموردين أداةً لتوصيل التوقعات التي تتضمنها المدونة إلى مورديننا، بمن فيهم، المقاولون والبائعون ومقدمو الخدمات مثل العمالة المؤقتة، فضلاً عن التوقّع بأن يحترم شركاء العمل حقوق الإنسان وأن يفوا بالمسؤوليات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs).

نطلب كذلك من مورديننا نقل هذه التوقعات إلى موظفيهم ومورديهم وشركاء أعمالهم ممن قد يشاركون في تزويدنا بالبضائع أو الخدمات.

اقرأ المزيد على [bp.com/supplierexpectations](http://bp.com/supplierexpectations)

3.2.2. تؤكد مبادئنا بشأن حقوق العمالة والعبودية الحديثة أننا نتوقع من المقاولين والموردين والمشاريع المشتركة (JVs) احترام حقوق العمال بما يتماشى مع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن الحقوق في العمل. نضع 13 مبدأً لمساعدة أعمالنا ومقاولينا ومورديننا في جهودهم المبذولة لقياس الأداء في مقابل هذه التوقعات.

اقرأ المزيد على [bp.com/modernslavery](http://bp.com/modernslavery)

3.3. حقوق القوى العاملة

يُعدّ احترام حقوق الإنسان لموظفينا جزءاً لا يتجزأ من عمليات التوظيف والإدارة والتنوع والشمول لدينا. نقدّم التوجيهات لأعمالنا ومشاريعنا بشأن احترام حقوق العمال ونجري تدقيقاً لمشروعنا الرئيسية في مراحل التطوير بما في ذلك فيما يتعلّق بحقوق العمال والمساعدة في تحديد الآثار المحتملة عليها ومنعها.

3.4. حقوق الإنسان والمجتمعات

عندما يتأثر الأشخاص في المجتمعات المحلية بأنشطتنا، نسعى إلى تحديد الآثار السلبية لحقوق الإنسان واتخاذ الخطوات المناسبة لتجنبها و/أو تقليلها و/أو تخفيف حدتها. ولعدم ذلك، نقدّم التوجيه لأعمالنا ومشاريعنا بشأن التفاعل مع أصحاب المصلحة المحليين وإدارة عملية تلقّي الشكاوى المجتمعية والاستجابة لها.

3.4.1. المياه

نحترم الحقّ في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للأشخاص الذين قد يتأثرون بأنشطتنا، بما في ذلك موظفونا، ومقاولونا، والمجتمعات بالقرب من عملياتنا. ويتباين توافر المياه في المناطق التي نعمل فيها بشكل كبير، لذا فإننا ننظر في الظروف المحلية مثل الإجهاد المائي وندرّة المياه من أجل فهم آثارنا وتخفيفها. ونسعى أولاً لتجنب أي آثار، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، ننتبّي تدابير تخفيف تُعالج الأثر. نراجع مخاطر المياه في محفظتنا على أساس سنوي، مع الأخذ في الاعتبار التوفر المحلي والكمية والجودة والمتطلبات التنظيمية.

3.4.2. نهجنا في إعادة توطين المجتمعات

نتجنب إعادة التوطين الجبري للمجتمعات المحلية و/أو الأفراد، ولكن إذا تعدّر علينا ذلك، فإننا نلتزم بالمبادئ المبينة في معيار الأداء رقم 5 لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) عند اختيار المناطق التي نحتاج إلى الوصول إليها أو الاستحواذ عليها من أجل عملياتنا.

### تدعم مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا التزامنا باحترام حقوق الإنسان.

وهذا يشمل توقعاتنا بشأن التنوع والشمول وتكافؤ الفرص وخلو مكان العمل من الإساءة والمضايقة. نهدف إلى إيجاد مكان عمل خالٍ من المضايقات والترويع والمعاملة غير الإنسانية والتمييز بناءً على العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدين أو النوع أو العمر أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الحالة الاجتماعية أو الإعاقة أو أي خصائص أخرى محمية بموجب القوانين المعمول بها.

لا نتسامح مطلقاً مع الانتقام، والذي يتضمن التهديدات والترويع والإقصاء والإهانة وتقديم الشكاوى بشكل كيديّ أو بسوء النية.

نستهدف العمل مع شركاء أعمالنا بشاركوننا التزاماتنا بشأن السلامة والأخلاقيات والامتثال ولنعلن بوضوح عن توقعاتنا من الموردين وشركاء الأعمال، ونبرم التزامات تعاقدية حسب الاقتضاء. وندعم التدابير الملائمة في حالة عدم تلبية الموردين وشركاء العمل هذه التوقعات أو الالتزامات. ويشمل ذلك تبليغ سياسة حقوق الإنسان الخاصة بنا وتوقعاتنا بشأن مسؤولية احترام هذه الحقوق بوضوح لجميع الأطراف.

اقرأ المزيد على [bp.com/codeofconduct](http://bp.com/codeofconduct)

### 3.4.3. حقوق الشعوب الأصلية

نحترم حقوق الشعوب الأصلية، وفي الحالات التي قد تتأثر فيها هذه الحقوق بأنشطتنا التجارية، نحرص على أن يكون نهجنا وأفعالنا متسقين مع المبادئ المنصوص عليها في المعايير الدولية للتشاور والمشاركة مع تلك الشعوب، بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (ILO169)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP). تستند توجيهاتنا إلى معيار الأداء رقم 7 لمؤسسة التمويل الدولية وتراعي أهمية تحديد الشعوب الأصلية والتشاور معها، ونسعى لتطبيق مبادئ الموافقة الطوعية المسبقة والمستنيرة (FPIC) حيثما كان ذلك ممكناً عملياً قبل بدء الأنشطة.

### 3.5. تقييم الآثار المتعلقة بحقوق الإنسان

3.5.1. نعمل على تضمين حقوق الإنسان في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، أو تجري تقييمات مستقلة للآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء. وفي سياق تحديد آثار عملياتنا وعلاقتنا على حقوق الإنسان، وتقييمها ومعالجتها، سنعمل على استشارة تلك الفئات التي قد تتأثر.

3.5.2. سنجري من خلال أطراف ثالثة تقييمات مستقلة تستند إلى أولويات المخاطر لمواقع وأنشطة تجارية محدّدة من أجل تقييم مطابقة هذه المواقع والأنشطة لهذه السياسة.

3.5.3. نُجري تقييمات لمخاطر العبودية الحديثة والاتجار بالبشر، بكل من عملياتنا الخاصة أو الأنشطة المعنية لمقاولينا ومورديننا، مع تركيز جهودنا على المواقع التي نعتقد أنها تنطوي على مخاطر أعلى فيما يتعلّق بحقوق العمالة لدينا. وعلى هذا الأساس، نطبّق عملية العناية الواجبة بشأن حقوق العمال على الموردين كما أننا نُجري تقييمات في الموقع حيثما تقتضي المعايير التي تستند إلى تقييم المخاطر.

3.5.4. يتعين على جميع مواقع التشغيل إجراء تقييمات للمخاطر الأمنية والتي تشمل أيضاً رصد مخاطر حقوق الإنسان ذات الصلة بالأمن وتطوير خطط العمل، بما يتفق مع المبادئ الطوعية، لمعالجة أي من هذه المخاطر.

### 3.6. آليات التظلم ومعالجته

3.6.1. نسعى إلى إتاحة آليات تظلم لموظفينا والمجتمعات المحلية. ولا نُعيق الوصول إلى الإجراءات القضائية المعمول بها على مستوى الدولة. ولا نطلب من الأفراد أو المجتمعات التنازل بشكل دائم عن حقوقهم القانونية في رفع الدعاوى عبر إجراء قضائي كشرط مسبق لمعالجة التظلم من خلال آلية التظلم لدى شركة بريتيش بتروليوم (بي بي). ونوفر خط المساعدة العالمي OpenTalk الذي يتيح الإبلاغ السري ومجهول الهوية، للموظفين والعمال العاملين لدى مقاولينا أو مورديننا، وكذلك للأطراف الثالثة الأخرى، بما فيها المجتمعات المحلية.

3.6.2. وفقاً لهذه السياسة ومتطلبات مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا، تتضمن آليات التظلم الخاصة بنا تسجيل الشكاوى المقدمة والإبلاغ عنها، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المتخذة لمعالجتها.

3.6.3. عندما تحدّد شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) أننا قد تسببنا في آثار سلبية على حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين أو ساهمنا في تلك الآثار، فإننا نقدّم سبل انتصاف بشأن تلك الآثار السلبية أو نتعاون في تقديمها من خلال العمليات المشروعة التي تهدف إلى إتاحة سبل انتصاف فعّالة بجانب استمرار الوصول إلى أشكال أخرى من سبل الانتصاف إذا كانت مبررة. وقد يشمل ذلك التعاون بحسن نية في توفير سبل الانتصاف من خلال آليات تقودها الدول، مثل نقاط الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). عندما تكون الآثار السلبية مرتبطة بشكل مباشر بعملياتنا من خلال علاقات أعمالنا، سندعم شركاء أعمالنا في معالجة تلك الآثار من خلال عمليات إدارة التظلم الخاصة بهم أو سندعم التعاون لتوفير سبل انتصاف غير قضائية من خلال أطراف ثالثة.

3.7. بصفتنا شركة عالمية ومستثمر طويل الأمد، نقدّر المجتمعات المنفتحة التي تتسم بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام الحريات المدنية. وفيما يتعلق بأنشطتنا، لن نتسامح إزاء أي هجمات أو تهديدات مادية أو قانونية أو نساهم فيها ضد أولئك الذين يمارسون بشكل آمن وقانوني حقهم الإنساني في حرية التعبير أو الاحتجاج السلمي أو التجمع، بما في ذلك، في الحالات حيثما يعملون كمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs)، أو ضد العمال الذين يسعون إلى ممارسة حقهم في تكوين الجمعيات. نحترم حقوق الإنسان للمدافعين عن حقوق الإنسان ونقدّر الدور المهم الذي يضطلعون به في تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً في المجتمعات التي نعمل فيها. وعندما نعتقد أنه من المفيد القيام بذلك، فقد نعمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين وبما يتسق مع طبيعة أي ميزة متاحة لنا، لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في ممارسة تلك الحقوق.

## 4. الحوكمة

4.1. تنطبق هذه السياسة على كل موظف ومسؤول في كل كيان مملوك بالكامل لشركة بريتيش بتروليوم (بي بي) وفي المشاريع المشتركة التي تشغلها الشركة.

4.2. نعلم أنه من خلال أنشطة شركائنا في الأعمال - بما في ذلك المشاريع المشتركة غير المُدارة، والمقاولون، والموردون - يمكن أن تترتب آثار سلبية مباشرة على حقوق الإنسان. ولهذا السبب، نحرص على العمل مع شركاء الأعمال الذين يشاركوننا التزاماتنا تجاه حقوق الإنسان، والسلامة والأخلاقيات والامتثال، ونسعى إلى استخدام ميزتنا، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، لتشجيعهم على التصرف بطريقة تتسق مع المبادئ الواردة في هذه السياسة.

4.3. المسؤولية والمساءلة عن إدارة قضايا حقوق الإنسان تمتد عبر شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) كلها. يشمل هذا لجنة الضمان المعنية بالسلامة والبيئة والأمن على مستوى مجلس الإدارة، والتي تتمتع بالإشراف على حقوق الإنسان، بما في ذلك مراجعة أدائنا في إدارة

### 3.8. التعاون ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين

3.8.1. نشارك في المبادرات الدولية التي تهدف إلى دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك الميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛ والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وسوف نستمر في القيام بدور بنّاء وتطويري في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين ذات الصلة بحقوق الإنسان، ونعتقد أن الجهود المبذولة من أصحاب المصلحة المتعددين هي وسيلة فعّالة لتعزيز المعايير المعقولة لممارسات حقوق الإنسان على المستوى التشغيلي.

3.8.2. ندعم المبادئ الطوعية وننفذها كإطار عمل لبذل العناية الواجبة التشغيلية وإدارة المخاطر المتعلقة بالأمن على حقوق الإنسان للأشخاص في المجتمعات القريبة من مواقعنا. وتوجّه المبادئ الطوعية الطريقة التي نعمل بها مع قوات الأمن العامة والخاصة التي تحمي منشآتنا من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان. كما نقدم التوجيه والتدريب لأعمالنا بشأن تنفيذ المبادئ.

3.9. نضمن اتساق اتصالاتنا مع الحكومات والهيئات التنظيمية والسلطات العامة مع التزاماتنا تجاه حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في هذه السياسة.

3.10. تماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، فإنه في الحالات التي يوجد فيها تعارض بين المتطلبات القانونية وهذه السياسة، نسعى إلى تطبيق المعايير الأعلى مع الالتزام بجميع القوانين المعمول بها. نحن لا نتبع العادات من أي نوع التي من شأنها أن تشكل انتهاكاً لمدونة السلوك الخاصة بنا.

مخاطر العبودية الحديثة. وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تراجع لجنة مخاطر عمليات المجموعة التقدم المحرز في تنفيذ حقوق الإنسان. وينظر الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، الذي يتكون من ممثلين كبار من مختلف الأعمال، في مخاطر حقوق الإنسان الحالية والناشئة التي قد تكون ذات أهمية محتملة للمجموعة. وأخيراً، تُعدّ وظائف الأعمال والعمليات المحلية مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات للمساعدة في الإيفاء بالالتزامات الواردة في هذه السياسة وجميع متطلبات المجموعة ذات الصلة.

4.4. نرفع التقارير سنوياً إلى أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ هذه السياسة في عدد من الإفصاحات ذات الصلة، بما في ذلك تقرير الاستدامة الخاص بنا، وبيان العبودية والاتجار بالبشر، والتقارير السنوية عن تنفيذ المبادئ الطوعية.

اقرأ المزيد على [bp.com/humanrights](http://bp.com/humanrights) و [bp.com/reportingcentre](http://bp.com/reportingcentre)